عرض كتاب

تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟
(محصلة التغيرات المصاحبة للنفط فى بلدان مجلس التعاون)

تاليف : على خليفة الكوارى
الناشر : مركز دراسات الوحدة العربية
تاريخ ومكان النشر: بيروت ١٩٩٦
عرض: محمد عبدالشفيع عيسى(*)

هذا كتابٌ فى أدبيات التنمية الاقتصادية – الاجتماعية العربية، مطبقة على منطقة الخليج ومن خلال مثال دالّ هو دولة قطر.

ومن ناحية الشكل فالكتاب يقع فى ثلاثمائة صفحة من القطع المتوسط، بما فيها قائمة المراجع والفهرس. وقد صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية فى بيروت، وطبع عام ١٩٩٦ طبعتين. عنوانه الرئيسى: تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟!. وهكذا تثبت علامة التعجب بعد الجزء الأول من العنوان، وعلامة الاستفهام بعد جزئه الثانى..

وما بين الاستفهام والتعجب يكمن سرّ هذا الكتاب. وينكشف جزء من سرّه فى عنوانه الفرعى: (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط فى بلدان مجلس التعاون).. ويضاف

(*) مستشار – بمعهد التخطيط القومى – القاهرة.

سرٌّ آخرُ حين تدرك أن العنوان لم يشرْ إلى دولة قطر، رغم أن دراسة حالتها الخاصة هيَ مدار العرض والتحليل كله. ولكن لا بأس من ذلك، فالعبرة هى تقديم قطر كمجرد مثال معبر عن حالة أعم هى مجموعة بلدان الخليج العربية المنضوية تحت لواء مجلس التعاون، وعددها ستة.

وأما المؤلف فهو د. على خليفة الكوارى، يعمل حاليًا فى النشاط الاستشارى، وله العديد من المؤلفات تتركز على قضايا التنمية فى الخليج.

وقد واجهتنى صعوبة بالغة حين دُفع إلىَّ بهذا الكتاب لأتولى إعداد عرض عنه لهذه المجلة. فقد وجدت أن الطريقة المعتادة فى تقديم عروض الكتب فى الدوريات العربية، ليس فى مكنتها أن تقدم الصورة الحقيقية التى أراد هذا الكتاب أن ينقلها إلى قارئه. وأقصد بذلك طريقة تتبع أجزاء الكتاب بالتلخيص، وبالتعليق الخاطف، وربما الانتقاد الموثق بين القينة والأخرى.

فليس هذا كتابًا عاديًا، من تلك الكتب التى تقذف بها المطابع العربية كل يوم، وخاصة فى مجال دراسات التنمية وفى الصدارة منها الدراسات العلمية للمجال... هو ليس كتابًا تدريسيًا Text Book وليس مساهمة بحثية أكاديمية مجردة.. وهو بالأحرى ليس تجميعًا انتقائيًا تحليليًا لانطباعات خبير متخصص.

ليس هذا الكتاب شيئًا من هذا كله، وإن كان يجمع فى طياته أشياء منها جميعًا: إذ فيه ما يصلح لتعليم طلاب الدراسات الجامعية الأولى والعالية، وفيه عمل أكاديمى، وبه تحليل يصلح لسواد المثقفين المنشغلين بقضايا التنمية فى الوطن العربى.

غير أن الكتاب فى جوهره رسالة إلى الصفوة العربية عمومًا والخليجية خصوصًا، المثقفة والمشتغلة بالشأن العام. وهو بهذا المعنى Messege .. وهذه بدورها تحتوى همًا أو هاجسًا مقيمًا يدفع صاحبه دفعًا إلى نقل فحواه إلى الآخرين من بنى وطنه. فهو بهذا المعنى رسالة معنوية Mission.

والخلاصة إذن أن كتابنا اليوم «رسالة» للمثقفين والاقتصاديين والسياسيين، وفيها «رسالة» تنبىء عن قيم محددة يبتغى صاحبها أن يبثَّها إلى الآخرين.

.. فماذا يريد أن يقول لنا الكتاب؟

إنه لا يريد أن يقول لنا شيئًا محددًا بالذات فهو (نداء تحذيرى) وكفى.. أو هو باختصار: يدق أجراس الخطر..!

وتكفى هذه العبارة لكى يتضح للقارىء أن عرض هذا الكتاب لن يكون من نوع العرض المعتاد. فممّ يحذرنا الكتاب – أو مؤلفه بتعبير أدق؟ وماهى علامات الخطر التى يدق النواقيس من أجلها؟.

يمكن اختزال علامات الخطر هذه على هيئة سؤال أورده المؤلف قرب نهاية الكتاب (ص ٢٦٩) قائلاً:

"السؤال المنطقى الذى يطرح نفسه بإلحاح على أهل المنطقة والمعنيين بمستقبل شعبها –فى الوقت الحاضر– فى ضوء المحصلة السلبية التى أسفر عنها المسار الخاطىء فى الماضى – هو: إلى أين سوف يؤدى استمرار ذلك المسار الخطر بمجتمعات المنطقة وشعوبها فى المستقبل؟ لقد فوتت التوجهات الاستهلاكية على المنطقة فرصة بناء قاعدة إنتاجية بديلة من النفط، وضيعت بالتالى فرصة بدء عملية تنمية مستدامة على كل من دولها. فهل تدفع اليوم التوجهات التى ما زالت تحكم مسار الحاضر، بمجتمعات المنطقة إلى الضياع، لا قدر الله، بعد أن ضيعت توجهات الماضى فرصًا ثمينةً لبدء عملية تنمية مستدامة؟."

وفى محاولة منه للإجابة على السؤال الذى طرحه بنفسه يقول (فى نفس الصفحة) مايلى:

"إن المعطيات التى أفرزتها التغيرات المصاحبة لعصر النفط، إضافة إلى المستجدات الاقتصادية والأمنية التى تشهدها المنطقة فى الوقت الحاضر.. كلها –مع الأسف– تدفع بدول المنطقة بشكل عام، والدول الأصغر فيها بشكل خاص، إلى نمط «تنمية» الضياع، إن جاز تسمية التغيرات الراهنة «تنمية».."

ومن هذه الإجابة تتبيّن لنا وجهة نظر المؤلف، أو رسالته التى يريد أن يفضى بها

إلينا، وأن يحملنا على الاقتناع بمضمونها.. وتتلخص فى نقطتين: أولاهما أن نمط الأداء الاقتصادى فى منطقة الخليج منذ بداية الحقبة النفطية المعاصرة فى أوائل السبعينات قد حمل فى داخله تناقضات أساسية.

وثانيتهما أن استمرار النمط المذكور على نفس المسار، يهدد بإحداث ما يمكن أن يسمى تنمية الضياع.! وبذلك يتكشف سرّ العنوان المركب لهذا الكتاب. ولكن ماذا يعنى بتنمية الضياع؟ هل هو شىء قريب من تعبير أندريه جوندر فرانك (عالم الاجتماع البرازيلى وأحد مؤسسى مدرسة التبعية): «تنمية التخلف» Development of underdevelopment؟ لقد قصد هذا المفكر الأخير أمراً له حد أدنى وحد أقصى. فالحد الأدنى هو حدوث تنمية فى داخل التخلف. والحد الأقصى هو تنمية بمعنى تعميق التخلف نفسه.. فهل قصد على خليفة الكوارى إلى ما يشبه ذلك المعنى ولو فى حده الأقصى؟ لا يبدو أن الأمر كذلك، فإن الكوارى يشير إلى ما هو أخطر من ذلك: إلى تنمية -تعميق- الضياع ذاته. والفارق ما بين التخلف والضياع فارق جوهرى. فالتخلف حالة يمكن الفكاك منها.. ولكن أين المفر من الضياع إذا وقع؟ بل هل ثمة مفر أصلاً؟ فهنا تكتسب كلمة الضياع مدلولاتها الكاملة، باعتبارها ليست مجرد لفظة دالة على فضاء اقتصادى، وإنما تشير إلى فضاء الوجود والهوية على مستوى المجتمع من الجذور. إنها مسألة الخيار بين البقاء والاندثار فيما يبدو. وللتدليل على صحة استنتاجنا هذا نسوق كلمة الختام التى أوردها المؤلف فى آخر فقرة من الكتاب، حينما يدلنا على (الجمهور المستهدف) من كلماته كلها فيقول (ص ٢٧٥):

"إنما القصد والمراد من الرجوع إلى الماضى ونقد تجاربه، ورصد الواقع الراهن واستشراف مساراته.. هو تبصير الشباب الذين جنى عليهم عصر النفط... إلخ."

فالمؤلف إذن يقدم صيحة، ليس فى فراغ البرية، وإنما فى مواجهة طليعة المجتمع بالذات: الشباب.

وندلل مرة أخرى على صحة استنتاجنا بفحوى صيحة الكوارى، فهو ينصّ بوضوح: (ص ٢٤٦):

"إن الوصف الأقرب إلى واقع حال المجتمع فى قطر وفى الدول المماثلة لها هو أنها مجتمعات على مفترق طرق، أكثر من كونها مجتمعات فى حال انتقال، كما كان الحال يبدو، ربما منذ ربع قرن مضى، عندما نالت دول المنطقة استقلالها.."

ثم يؤكد: (ص ٢٤٧):

"يحسن بنا أن نحدد أهم تلك الطرق التى لابد لمجتمعات المنطقة أن تسلك إحداها عاجلاً أو آجلاً. فهناك مساران متنافسان: أخطرهما فقدان الهوية وانقطاع الصلة بالمجتمع الأصلى، وإقامة مجتمعات أخرى متعددة الأقوام ومختلفة الثقافات محلها. وأكثرهما أمانًا: إعادة الاعتبار إلى المجتمع الأصلى، وتفعيل دور المواطنين ليقوموا بوظيفة التيار الرئيسى، فى إعادة التماسك إلى المجتمع وتأكيد صلته التاريخية وتفعيل اهتمامه بالمستقبل."

ويعلو صوت المنادى بالتحذير حين يقول: (ص٢٥٠):

"إذا تقوضت المكانة الاقتصادية للمواطنين فإن احتمالات المسار الخطر لابد من أن تقوى ويصبح هذا المسار غير مستبعد. وفى هذه الحالة لن يكون وضع المواطنين فى مجتمع متعدد الجنسيات ومختلف الثقافة، بأفضل من وضع المجتمع الملاوى فى سنغافورة.. ويقصد بذلك تدهور مكانة أهل البلد الأصليين والأصلاء فى سنغافورة، فى مواجهة تقدم زحف نوى الأصل الصينى من المهاجرين إلى البلاد.. فذلك شبيه بما يمكن أن يحدث فى قطر، مع تغلب المهاجرين الأجانب –غير العرب– من الدول الأسيوية على البنية الديموجرافية وهيكل التشغيل بالدولة."

ولتجنب المسار الخطر يدعو المؤلف إلى سلوك ما يسميه (المنعطف الآمن).. ويذكر هنا بالنص مايلى (ص ٢٥١):

"يتوقف أمر اغتنام الفرصة السانحة التى يتيحها سلوك المنعطف الآمن على تبنى استراتيجيتين وطنيتين عاجلتين: إحداهما، أن يكون المواطنون أغلبية فاعلة فى وطنهم

فى المدى المتوسط (٥-١٠ سنوات) والأخرى أن يسود المجتمع نسق إنتاجى، يحل فيه الاعتماد على إنتاجية الفرد وإنتاج المجتمع، محل الريع الاقتصادى لصادرات النفط، وترتبط فيه تدريجيًا المكافأة المادية والمعنوية بالجهد."

ويقدم المؤلف إثر ذلك (أجندة عمل) مكونة من البنود الآتية (ص ص ٢٥١-٢٥٨):

أ - إصلاح الخلل السكانى. ب- إصلاح الخلل الإنتاجى.

جـ- الاندماج الوطنى. د - الاندماج الإقليمى والتكامل العربى.

ولما كان من المهم أن يبرهن المؤلف على صحة اختياره للعنوان الفرعى لكتابه فقد تبنى ذات الطريقة التحليلية الأخاذة، ببساطتها ووضوحها، إذ يتساءل ويجيب: (ص ٢٧١):

"هل تتشابه دول المنطقة إلى الدرجة التى تسمح لنا بسحب حالة قطر -التى ركزت على أوضاعها فصول هذه الدراسة- على تلك الدول؟ وهل هناك مبرر لاعتبار محصلة التغيرات التى صاحبت عصر النفط فى قطر مشابهة للمحصلة التى صاحبت عصر النفط فى دول المنطقة الأخرى؟.. والإجابة حريٌّ بها أن تكون بالإيجاب... إلخ."

وقد يتبادر إلى الذهن أن المؤلف يطلق أحكامًا نهائية وقاطعة دون تبرير.. ولكن ما أبعد هذا الخاطر عن الحقيقة..! إذ أن (الأحكام) أو ما يبدو أنها كذلك، والتى استعرضنا طرفًا منها فيما سبق، وقد وردت فى أغلبها ضمن خاتمة الكتاب (ص ص ٢٥٩-٢٧٦) لا تعدو فى حقيقتها أن تكون بمثابة (خلاصة استنتاجية) سبقتها مقدمات ضافية تبررها علميًا بقدر عالٍ من «الحرفية» الأكاديمية الراقية.

ويذكرنا هذا بما أوضحه أوسكار لانج عن خطوات منهج البحث فى علم الاقتصاد ضمن المجلد الأول من سفره الجليل من الاقتصاد السياسى (١- الحقائق العامة) حيث بيَّن أن هذا المنهج يقوم على ثلاث خطوات متسلسلة: أولاها «التجريد» بمعنى وضع الأسس النظرية للبحث على سبيل «الاستنباط».

والخطوة الثانية هى (التقريب المتتابع) بمعنى إيراد الشواهد التطبيقية والتفصيلية الدالة على صحة الأسس النظرية، وذلك بمقتضى «الاستقراء».

والخطوة الثالثة هى «اختبار الصدق» Verification وتتمثل فى المقابلة بين النظرية المجردة والوقائع المحددة، لتحديد مدى صحة الأفكار ومن ثم تمهيد الطريق أمام تقديم الاستنتاجات المبرّرة.

ويبدو لنا أن المؤلف قد سلك هذا الطريق الثلاثى بامتياز. فعلى امتداد الأقسام الأربعة للكتاب، وعبْر عشرة فصول كاملة، قدم المؤلف عرضًا نظريًا تطبيقيًا للأبعاد الكبرى لعملية التنمية الاقتصادية – الاجتماعية فى قطر خصوصًا والخليج عمومًا.

وكان البعد الأول هو (الإنسان) وقد خصص له القسم الأول موزعًا على ثلاثة فصول وحيث تناول أولها الخلل السكانى، وثانيها: الاعتماد على العمالة غير العربية، وثالثها تربية اليُسْر أى تعليم النشىء فى ظروف الوفرة المالية النفطية.

والبعد الثانى هو (الموارد الاقتصادية) وقد تناوله فى القسم الثانى عبر خمسة فصول تناول فيها على التتابع: ظاهرة تآكل ريع النفط، واستخدامات الغاز الطبيعى (وحيث رجّح خيار التصنيع المحلى باستخدام الغاز الطبيعى كمادة أولية ومصدر للطاقة بدلاً من تصديره إلى الخارج – ارتكازًا إلى معايير الحساب الاقتصادى: (ص ص ٩٣–٩٧) ثم إشكالية الميزانية العامة (متناولاً ضرورة إصلاح الميزانية وإخضاع النفقات لمعايير الجدوى الاقتصادية والتدقيق فى مصادر الإيرادات لتجنب تسجيل الاحتياطى العام والاستدانة) – ومعرجًا على الموارد الزراعية (موضحًا شحتها الطبيعية واختلال السياسات الزراعية) وعلى الموارد البحرية (موضحًا أهميتها المحورية فى المستقبل الاقتصادى لقطر).

والبعد الثالث فى التنمية هو الإدارة، وقد استعرض نشوءها وتطورها بقدر من التفصيل ربما لا تبرره احتياجات الدراسة فى إطناب لا محل له (وخاصة ص ص ١٥٧–١٩٥).

والبعد الأخير للتنمية والذى يمثل محصلتها التركيبية هو المجتمع نفسه، وكان

عنوان الفصل العاشر، مع ما يعقبه من خاتمة طويلة، ما يمكن اعتباره تطبيقًا لعملية (اختبار الصدق) وفق منهج أوسكار لانج.

وفى هذا الفصل بالذات أظهر المؤلف براعة فائقة فى مجال التنظير السوسيولوجى والحدْس السياسى.

وفى مضمار التنظير السوسيولوجى قدّم المؤلف (ص ص ٢٣٣-٢٤٦) تحليلاً ضافيًا لمفهوم المجتمع وتطبيقًا له على قطر ومنتهيًا إلى حديث بالغ الأهمية والخطر حين يقول: ص٢٤٥):

"إن الحديث اليوم عن مجتمع بالمعنى الوظيفى للمجتمع، باعتباره مؤسسة دائمة – فى قطر والدول المماثلة لها – حديث لا يتسم بالدقة العلمية. فالمواطنون وحدهم لايشكلون المجتمع، وليسوا أكثر من جماعة أو مجتمع قربى أو بقايا مجتمع، وذلك في الغالب بفضل امتدادهم التاريخى وشرعيتهم كجماعة من الممكن أن تشكل التيار الرئيسى للمجتمع، هذا إذا أعيد للمجتمع القطرى اعتباره وواصل ما انقطع من دوره."

أما فى مضمار الحدس السياسى الحصيف والمؤسس على تحليل يدخل فى باب العلوم السياسية بالمعنى الدقيق، فقد عرض المؤلف باقتدار، لدور القبيلة فى التكوين السياسى القطرى (ص ص ٢١٢ – ٢١٣) ولما يمكن أن نطلق عليه الأصل الأنثروبولوجى للسلطة السياسية (ص ٢١٣) مع إشارة لجدلية (القبيلة والطبقة) (ص ص ٢١٥ – ٢١٨)، وخاصة من حيث تراجع دور القبيلة وتفكك الزعامة القبلية فى فترة ما بين الحربين العالميتين، ثم النشوء الحديث للمجتمع القطرى بعد الحرب العالمية الثانية فى أجواء تشكل (طبقى) ووطنى، من خلال الوجود والنشاط العمالى فى قطاع النفط وفى مواجهة الشركة الأجنبية (شركة نفط قطر): (ص٢٢٠).

ولا ننسى فى مجال المدركات السياسية تحليلات وتأملات المؤلف عن (تدهور المشاركة بفعل تحلل القبلية السياسية وعدم توفير البديل: ص ٢٦٨) و(التبعية الأمنية الخليجية للخارج: ص٢٧٠) و(فقدان الحوار بين الحاكم والمحكوم: ص٢٧٠ أيضًا)،

و(فقدان الحوار بين بلدان الخليج وبعضها البعض: نفس الصفحة) وكذا: (عودة الامتيازات النفطية فى صورة مستجدة: ص ٢٧٤).

فأىّ حسّ وطنى إذن تكشف عنه أوراق هذا الكتاب، وأى فائدة علمية يحصلها القارىء الشغوف..!

.. غير أن هذا كله لا يمنعنا من إسداء بعض الملاحظات ومن ذلك مايلى:

١– فى تعريف المؤلف للقيمة الشاملة (ص ٢٦٠) أغفل ضرورة التغلب على علاقة التبعية التى تربط المجتمع بالدول الصناعية المتقدمة ذات النظام الرأسمالى.

٢– وفى تعريف التنمية الاقتصادية (ص ٢٦٢) لم يوضح البعد المركزى المتمثل فى إجراء عملية التحول الهيكلى فى صلب التعريف نفسه، وإن كان قد عاد وهو بصدد شرح هذا التعريف فاعترف بأهمية التحولات الهيكلية.

ولابد من الإشارة هنا إلى التقييم الختامى للمؤلف لمحصلة التغيرات المصاحبة للنفط، حيث لم تكن تنمية (ص ٢٦٣) وليست تنمية شاملة، ولا تنمية بشرية، ولا تنمية اقتصادية... بل ولا هى نموّ اقتصادى.. (ص ٢٦٤).

فهذا مما ينم عن جسارة علمية وهمة وطنية عالية القدر.

٣– ويستبشر المؤلف بإمكان تجاوز المسار الخطر ولكنه يستدرك (ص٢٥٨): (إذا ساد العدل وارتفع حسّ المسئولية المجتمعية، لدى الحاكم والمحكوم، ونصر كل منهما الآخر، ظالمًا كان أو مظلومًا).. ولسنا ندرى وأيم الحق كيف يسود العدل إذا تمت مساندة الحاكم على الظلم؟.

غير أن مثل هذه الهنات، إذا صحّ أن تكون هنات حقّاً، لا تقلل من قيمة هذا العمل العلمى، الذى يجمع فى آن واحد بين رصانة التحليل، وحصافة التقدير وحيوية الوطنى الغيور.

فإلى مثل هؤلاء المؤلفين وكتاباتهم اللامعة، نهدى تقديرنا العالى.. وأكثر الله من أمثالهم..!